

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

نشرة إعلامية



إعلان نتائج مسابقة المجلس الوطني لشؤون الأسرة

وفازت الصحيفة نجاة شناعة من جريدة السبيل بالجائزة الأولى وحصلت الصحيفة رانيا الصرايرة من جريدة الغد على الجائزة الثانية اما الجائزة الثالثة فكانت من نصيب الصحيفة اخلاص القاضي من وكالة الانباء الاردنية.

وتم تكريم مجموعة من الصحفيين والصحفيات لمشاركتهم في المسابقة و هم سمر حدادين (الرأي) وايهاب مجاهد (الدستور) واياد خليفة (موقع البوابة) وماجدة عاشور (وكالة الانباء الاردنية) ورائية الجعبري(العرب اليوم).

وجاءت خطة حشد الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة انسجاما مع دور المجلس كهيئة وطنية فكرية للسياسات ومظلة للتنسيق والمتابعة وحشد الدعم والمؤازرة للقضايا ذات الاولوية بحماية الاسرة وافرادها.

وكان المجلس قد اطلق برعاية العين ليلي شرف شبكة للاعلاميين الاردنيين لحماية المرأة من العنف من اجل كسب الدعم والتأييد لقضايا حماية المرأة من كافة اشكال العنف الاسري وتنتطلق هذه الشبكة من الدور المؤثر والفعال للاعلاميين ازاء توفير مناخ ثقافي ورأي عام يدعم قضايا المرأة ويساعد على ضمان حمايتها ورعايتها ووقايتها من كافة اشكال العنف الاسري والمساهمة الفاعلة في نشر وايصال الرسائل الاعلامية الى كافة شرائح المجتمع وتواصلها وتفاعلها مع المؤسسات والهيئات وكافة الجهات الاخرى المعنية بحماية الاسرة ومناهضة العنف ضد المرأة.

اعلن المجلس الوطني لشؤون الاسرة نتائج المسابقة الصحفية الخاصة بقضايا العنف الاسري في نادي الملك حسين برعاية من العين ليلي شرف وبحضور الامين العام للمجلس الوطني لشؤون الاسرة العين الدكتورة هيفاء ابو غزالة ومدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون جرير مرقة ومدير عام وكالة الانباء الاردنية رمضان الرواشدة و الدكتورة ريتا ليفل مديرة مشروع القطاع لصحة المرأة وعدد من رؤساء تحرير الصحف والدكتورة بسمة خريسات خبيرة برامج الصحة والسكان في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

وكان المجلس كان قد اعلن عن مسابقة صحفية خلال شهر تشرين ثاني الماضي لأفضل مادة صحفية من خلال مشروع كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة بالشراكة مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة وبدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بهدف تفهم ودعم القضايا المناهضة للعنف ضد النساء وخاصة عند صناع القرار ومأسسة قضايا العنف ضد المرأة لدى المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة وتعزيز التنسيق والمسؤولية بين المؤسسات المعنية ببرامج مناهضة العنف ضد النساء.

وتقدم للمسابقة عدد من الصحفيين حيث قامت لجنة التحكيم بدراسة المواد الصحفية المقدمة بالاستناد الى المعايير التي تم وضعها للمسابقة من قبل المحكمين وهي الابتكار وعمق المادة الصحفية وطرح الحلول والبحث والاسلوب.

نساء صامتات يواجهن غضبا ذكوريا... وواقعا لا يقبل الرفض

ضرب الإناث... بين الاعتقادات الموروثة والالتزام بالحقوق الشرعية

نجاة شناعة

كادت دموع الثلاثينية « هاجر » تتساق على وجنتيها، بينما تروي لنا حكاية تشابه حكاية والدتها المنفصلة عن زوجها منذ زمن.

«هاجر» الاسم الوهمي الذي تتوارى خلفه صاحبتنا الحقيقية، التي لم تشعر بالأمان العائلي وسط والديها، إذ عاشت طفولتها مع «أم» ذاق جسدها الضرب على يد زوجها.

الحياة لم تكن وافرة الحظ مع «هاجر»، ما شجعها على الخلاص من الوضع بزواج كتب فيه تيسير لتسع سنوات، أطفئ في عامه العاشر.

تقول «هاجر»: رغم وجود بعض الخلافات بيني وبين زوجي، لكنها تعتبر أمورا عادية في حياة أي زوجين، إلا أن هاجر توضح أن مجريات حياتها انعكست بطريقة مغايرة بعد أن وضعت مولودها الرابع، وأصيب ب «اكتئاب ما بعد الولادة»، الأمر الذي لم يمكن الزوج في ظل ثقافته الصفرية حول الأمر من التعامل الأمثل مع حال زوجته الصحي.

الزوج في ظل مستوى تعليمي لا يذكر، اعتبر سلوك زوجته وإهمالها بحق مولودها وبيتها عنادا علاجه لا يكون إلا بالضرب.

وتذكر هاجر تلقيها ضربا « بالقشاط»، وشج رأسها بالحائط، إضافة للكف «الخماسي» الذي يترك احمرارا على الوجه وبالعبية يكون للأطفال الحاضرين نصيبا من وجبة ضرب باتت رئيسة في حياتهم ووالدتهم من قبل راعيهم.

بيد أن «سحر» التي تعمل في إحدى الشركات، رغبت ببيت زوجية مستقل بعيدا عن نكد حماتها وتدخلاتها، ما كلفها صفة على وجهها، لم ترق لذويها وباتت مطلقة بعد شهر من زواجها.

«علا» في سنتها الثانية من الزواج أقدمت على التخلص من صحن « مفتول» فاسد، ما أغضب زوجها، الذي يقتنع بأن مؤسسة الزواج تعليمية عقابية؛ ودعا أن يفرغ حنقه بضرب

على يديها، لم يخلف آثارا جسدية بقدر الألام النفسية التي تركها في نفسية «علا».

بيد أن أحد الأصدقاء المقربين من الطبيبة « نهي»، استطاع أن يكسر حاجز الصمت الذي تخفيه زميلته من تعرضها للضرب من قبل زوجها ووالد زوجها أيضا، دون وجود سبب يستدعي ذلك، سوا الاعتقاد الذي خلد في ذاكرة زوجها، حيث كانت تتعرض والدته لضرب من والده، ما رسخ لديه مقولة يرددتها « لا توجد امرأة أفضل من أمي، فلا خير أن تتعرض زوجتي للضرب أيضا».

ما سبق من قصص تعد واقعية لكثير من الإناث في المجتمع وليست اختلافا من الذاكرة، حكايات قد يزيد فيها الفعل فداحة أو يقل بحسب عدة عوامل تحيط بالفاعل وظروف نشأته.

وتندرج تلك الحكايات تحت مسمى « العنف ضد المرأة »، بحسب اختصاصيين من أطباف متعددة، يعتبرون الضرب الموجه للنساء والفتيات مشكلة حقوقية وصحية واجتماعية. على أن دراسات وطنية هدفت إلى استخلاص تعريف للعنف من وجهة نظر المرأة الأردنية، بما يعكس ثقافة المجتمع الأردني، وخلصت إلى أن العنف ضد المرأة يأخذ أشكالا متعددة منها الجسدي واللفظي والاقتصادي والاجتماعي الذي يهدد مكانة المرأة أمام أطفالها، بحسب ما أشارت إليه دراسة صادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة تناولت تحليل واقع العنف ضد المرأة في الأردن لعام ٢٠٠٨.

ويعرف العنف ضمن الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف، على أنه الاستعمال المتعمد للقوة سواء كان ذلك بالتهديد أو الاستعمال المادي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو مجموعة بحيث يؤدي إلى إصابة أو موت أو سوء نمو أو حرمان.

الناشطة الحقوقية والمديرة التنفيذية لمجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان « ميزان» إيفا أبو الحلوة، تعلق على أن ما يحدث يأتي في إطار الفهم الخاطئ لعقد الزواج لدى الطرفين؛ إذ ينظرون أن عقد الزواج يرتب حقوقا فقط للزوج دون الزوجة التي يقع عليها الإلتزامات.

وأشارت إلى أن كثيرين يجهلون بأن سلوك الضرب الموجه للإناث سواء أكانت زوجة أو أما أو أختا، يعد مجرما في قانون

حالات العنف الأسري، إذ بلغت في عام « ١٤٢٣ » ٢٠٠٤ حالة، ارتفعت الى « ١٧٩٦ » حالة في عام ٢٠٠٥، وبلغت في عام ٢٠٠٦ « ١٧٦٤ » حالة.

وانتقدت أبو الحلاوة الاعتقادات السائدة في المجتمع التي تعتبر أن القضية أجندة أجنبية، لكنها ترى من الضرورة الاعتراف بوجود مشكلة ومناقشتها للبحث عن حل.

الأخصائية النفسية فاطمة حلبية في مركز ميزان، تذكر أن أسباب التعنيف من قبل الذكر للأنتى تتأق بسبب البطالة والفقر، دون تجاهل أن يكون المعنف ضحية أسرة عانت من ذات السلوك.

ويعد الإدمان على المخدرات والكحول، إضافة للاضطرابات النفسية أو العقلية سببا في اللجوء للعنف.

ولفتت حلبية للتقليد الأعمى والفهم الخاطئ للسلطة الأبوية، اللذان يحدوان بالمعنف للتعبير عن سخطه وغضبه على زوجته وأطفاله بالضرب.

أستاذة الشريعة والدراسات الإسلامية د. منذر زيتون يرى أن الإسلام أوضح طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة على أنها علاقة قائمة أصلاً على المودة والرحمة سندا لقوله تعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة).

تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٢ اعتبر أن العنف ضد المرأة يخلق آثارا صحية وإجتماعية وجسدية ، ناهيك عن الآثار النفسية والإقتصادية والآثار التي تنعكس على الأطفال.

العقوبات الأردني من خلال عدة مسميات تدرج تحت بند الإيذاء أو التسبب بالوفاة أو غيرها..

وتابعت، أنه من خلال الحالات التي يتم التعامل معها تظهر بأن الثقافة القانونية التي تتأق من خلال الاستشارة تجعل ضحية العنف متمكنة قانونيا، ما يعد سببا في إحجام الزوج وتراجعه عن ضرب زوجته في حال علمه بقدرتها على التقدم بشكوى لدى الجهات المعنية.

بيد أن أبو الحلاوة تشير إلى أنه في حالات كثيرة لا ترغب ضحية العنف معاقبة معنفها أو حتى الطلاق لحل وترغب بإيجاد حل له دون تعريض المعنف لعقوبة الحبس أو الغرامة المالية، نظرا للعلاقة الخاصة بين الطرفين.

ولفتت أنه في هذه الحالة يجري معالجة الأمر بعيدا عن الجهات الرسمية، من قبل منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الإرشادية القانونية والنفسية والإجتماعية، مشيرة إلى قانون الحماية من العنف الأسري الذي يسعى للحفاظ على خصوصية العلاقة بين الضحية والمعنف، بأسلوب وقائي علاجي أكثر من كونه عقابيا.

وفي الإطار العام لمشكلة العنف تعلق أبو الحلاوة على أن الأماط الأسرية في المجتمع تشجع الأنتى على التعامل مع العنف بصمت وقبوله على أنه أمر واقع ومقبول بكافة أشكاله، موجّهين اللوم للأنتى باعتبارها هي من استفزت الذكر على ضربها.

على أن الدراسات الوطنية تؤكد أن الرجال هم المتسببون في العنف الواقع على المرأة في غالب الأحيان إن لم يكن جميعها، ويقع عليها من الرجال القريبين منها كالزوج والأب والأخ.

وتشدد أبو الحلاوة على أن العنف لا مبرر له ولا يجوز اللجوء إليه، لكن غياب الحوار الأسري وجهل الأطراف بأساليب الحوار تعد عوامل تساعد في انتشار العنف.

وتركز أبو الحلاوة على ان أبرز المشكلات في التعامل مع القضية يتمثل في غياب الإحصائيات ، وتنحصر غالبية الدراسات المتعلقة بالعنف الأسري في الأردن، في الفترة الزمنية من عام ١٩٩٨ - ٢٠٠٧، التي توصلت إلا أن حجم القضية غير معروف بسبب عدم التوثيق، بيد أن أرقام صادرة عن إدارة حماية الأسرة على مدى ثلاث سنوات متتالية، تشير إلى تزايد

خرطوم غاز.. حرق بالكاز.. حبس منزلي مهارات اتصال ذكورية بحاجة الى اعادة نظر

اخلاص القاضي

”أحلام“ إمراة في الرابعة والعشرين من عمرها ينعتها زوجها ” بالغبية والحمقاء ” باستمرار عند عودته لمنزله متأخرا في أغلب الأيام.

”آمال“ / ٣١ عاما / و” في حضانها ”ثلاثة أطفال يضربها زوجها كلما غضب لأتفه الأسباب ” بخرطوم الغاز ” تاركا عشرات الكدمات على جسدها الذي يحتاج في الاصل للرعاية والصحة من اجل تربية اولادها الذين لا ذنب لهم.

«ليلي“ / ٤١/ عاما /عادة ما تترك حبيسة بمنزلها، عانت من كسور في أطرافها السفلية بسبب سقوطها من علو طابقين بعد أن حاولت الخروج من المنزل الذي أغلق عليها وحيدة بالقفل، دون طعام أو شراب، لمدة ٣٦ ساعة.

أتريدين رؤية الجحيم على اصوله « سؤال وجهه رجل لزوجته الحامل في شهرها الخامس قبيل اقدمه على احراقها امام طفلها «متوجا» بفعلته هذه سلسلة شبه يومية من العنف والضرب والتنكيل على حد قول الزوجة التي ترقد في احد المستشفيات.

وكان ذنبها في يوم الحادثة انها طلبت مبلغا بسيطا من المال ثمنا «لجلباب جديد» بعد ان ازداد وزنها اثر الحمل فرفض الزوج ذلك..الامر الذي جعلها تسأله ”الى متى ساعيش معك في الجحيم“.. فانتفض وسألها «اتريدين رؤية الجحيم على اصوله»..

وتضيف انه القى بها ارضا ثم كبلها بيديه وانهاال على عينها ضربا متواصلا ثم تركها وتوجه الى المطبخ فظنته ذاهب لاحضار الماء الا ان «إبريق الكاز» الذي احضره معه بدد ظنونها اذ شرع يسكب منه على جلبابها القديم ويلوح بولاعته الى ان اشتعلت النار بجسدها امام ناظري طفلها الصغرين.. وتتابع انها توسلت اليه ليساعدها في اطفاء النار الا انه غادر المنزل وتركها تصارع الموت بين نار اتت على اجزاء من جسدها ونار خوفها على طفلها التي حاولت ”رغم اشتعالها“ ابعادهما عنها الى ان تمكنت من اطفاء نفسها بنفسها بواسطة «بطانية».

تقول.. انها ارتبطت بزوجها منذ ان اربعة اعوام بعد قصة حب دامت لعام واحد الا ان سلوكه تجاهها تغير بعد سنتين من الزواج وذلك بعد ان تعرف على رفقاء سوء وادمن على الكحول. وتضيف ان زوجها اعتاد على ضربها وتعذيبها بشكل شبه يومي اذ كان يعمد الى ركلها واهانتها والامساك بشعرها وتلويحها في كل الاتجاهات ولم يكن ينفك عن ضربها الا بعد ان يتعب هو اذ لم تكن تنفع معه توسلاتها او رجاؤها المستمر لمراعاة العشرة او الاولاد او الحب.

قصص واقعية لسيدات مررن بصنوف العذاب والقسوة صممت ” سنوات عجاف ” ولم يفصحن عما يتعرضن له من عنف نفسي وجسدي وحرمان لاسباب مختلفة.

والنتيجة كما الافلام التراجيدية فقد اصيبت ”أحلام“ بإكتئاب دفعها للإنتحار أدخلت على أثره المستشفى بحالة خطيرة..

«اما امال“ فقد خضعت لعملية جراحية طارئة لإستئصال كليتها التي تمزقت عقب تعنيفها الجسدي بخرطوم الغاز هذا غير ” الركل والدوس ”على بطنها .

اما ”ليلي“ فقد ادت الكسور التي عانت منها الى تشوهات وعاهة في ساقها الزمته الكرسى المتحرك طيلة ما تبقى من عمرها.

اما تلك السيدة التي حرقت بالكاز , فقد حرق زوجها قلبها قبل جسدها وما زالت تعيش صدمة قد لا تفارقها طوال عمرها

يتساءل الدكتور هاني جهشان / مستشار الطب الشرعي والخبير الاقليمي لدى الأمم المتحدة في مجال مواجهة العنف الأسري/ لماذا صممت اولئك النسوة إلى أن أنتهى بهن الحال للامراض والعاهات في وقت لم يعد يشفي فيه غليلهن عقاب الزوج الجاني.

يقول الدكتور جهشان إن العنف ضد المرأة مشكلة خطيرة وواسعة الانتشار تؤثر في حياة أعداد لا تحصى من النساء، ويتعامل معها معظمهن بصمت وقهر لمشاعرهن، فهن لا يطلبن المساعدة لأن العنف ضدهن وصمة إجتماعية تصف بالخزي والعار لهن ولعائلاتهن مشيرا الى ان المرأة تخاف في بعض الاحيان من انها إذا طلبت المساعدة سيتهدد أمنها وستقضي على سبل دعمها المادي.

ويضيف انها تخاف من اللجوء للشكوى.. فقد يكون زوجها المصدر الوحيد لرعايتها وأطفالها متابعا.. ولأن العنف مخزي

المرأة، و يمتد من صمت المرأة المعنفة وصمت المهنيين
 الصحين والقانونين والإجتماعين إلى صمت صناع القرار
 والمؤسسات الحكومية مؤكدا ان هناك عدم جدية باتخاذ
 تدابير إيجابية لحماية ضحايا العنف الأسري من النساء
 وعدم التحقيق في الإدعاءات بوقوع هذا العنف والإخفاق في
 معاقبة المذنبين وضمان رد الضرر الواقع على النساء.

ويحمل الدكتور جهشان الحكومة المسؤولية المباشرة في
 الوقاية من العنف ومنعه وبالتالي القضاء عليه.. فالدولة كما
 يضيف هي الضامن للحفاظ على حقوق مواطنيها وتمتعهم
 بحقوقهم الأساسية الأساسية إلا أن العنف ضد المرأة يقوض
 كل هذه الحقوق ويؤدي إلى تكاليف إنسانية وأقتصادية
 باهظة تفقر الأفراد والأسر والمجتمعات كما وإنه يعيق
 التنمية الشاملة للوطن ويؤدي إلى إنهاء حياة النساء في كثير
 من الأحوال.

ويذهب الدكتور جهشان الى ان العنف ضد المرأة ليس أمر
 حتميا وليس قضاء وقدرا انما ناتج عن عوامل خطيرة يمكن
 السيطرة عليها وهي قابلة للتغير إذا توافرت الإرادة السياسية
 وخصصت الموارد اللازمة للقضاء عليه.

وفي سياق ذي صلة فان منظمة العفو الدولية اشارت في
 تقرير اصدرته العام الفائت تحت عنوان ” حالة حقوق
 الانسان في العالم ” الى تعرض امرأة واحدة على الاقل من
 اصل ثلاث ل ” العنف » وهو ما يصل مجموعه الى بليون
 امرأة حول العالم ..

كما ويشير التقرير ذاته الى تعرض اكثر من ١٣٥ مليون فتاة
 وامرأة الى تشويه في الاعضاء التناسلية فيما تعرض مليون
 فتاة وامرأة اضافية لهذا الخطر.

يقول المتخصص في علم الاجتماع الدكتور عبد العزيز الخزاعلة
 ان العنف لا يمكن ان يولد الا عنفا ، ولكن على المرأة ان
 لا تستكين وتعلم انها باستطاعتها اللجوء لطلب المساعدة
 والمساعدة والدعم من الجهات المعنية .

ويشاطر استاذ علم النفس الارشادي الدكتور نايف الطعاني
 الدكتور جهشان في اهمية عدم الصمت على العنف واطلاق
 صرخة الرفض حفاظا على صحة المرأة النفسية وحفاظا بالتالي
 على الاسرة وعدم التذرع بانهن يصمتن ويتحملن العنف
 خوفا على اطفالهن ، اذ ان معالجة العنف هو افضل صمام
 للوقاية من المصير المجهول.

ومذلل للمرأة فإنها تكون مترددة لمناقشته مع باحثة إجتماعية
 أو طبيب أو ضابط قد ” لا يأخذها على محمل الجد“ ،
 أو ينتقدها لما مرت به، أو يشعرها أنها تستحق الإساءة، أو
 يلومها على بقائها مع زوجها.

ويؤكد ان بعض النساء لا يدركن أنهن يتعرضن للعنف بسبب
 تقبلهن لسلوكيات أزواجهن العنيفة وذلك بسبب تربيتهن
 في بيئة تتقبل ثقافة العنف وتضيق الخيارات المتوفرة لهن
 لمواجهة ، معللا..وقد يكون تقبلهن لهذا العنف بسبب
 تعرضهن لعنف أثناء طفولتهن أو مشاهدتهن لعنف أسري
 سابقا.

وحول صبر النساء على العنف يقول.. بعضهن يعتقدن أن
 هناك أمل في تغيير سلوك أزواجهن العنيفة ولهذا لا يطلبن
 المساعدة وقد يكون دافع المرأة أن تحمي زوجها ” والد
 أطفالها ” متجاهلة خطورة الإصابات التي تعاني منها، وقد
 لا تطلب بعض النساء المتعرضات للعنف المساعدة بسبب
 كونهن / أسيرات / في منازلهن بكل معنى الكلمة.

ويتساءل الدكتور جهشان لماذا يصمت المهنيون عن تعاملهم
 مع ضحايا العنف الأسري من النساء؟ ويؤكد ان هناك
 مسؤولية مباشرة للوقاية ولمنع العنف ضد المرأة تقع على
 عاتق مقدمي الخدمات الصحية والإجتماعية والقانونية.

ويقول انه وللأسف فان القليل من المهنيين يتعاملون مع
 النساء المتعرضات للعنف ” كواجب مهني ” في الوقت الذي
 يفتقرون فيه الى المعرفة بماهية المشكلة ومدى انتشارها كما
 ان هناك غياب للمعرفة بعواقب العنف النفسية والاجتماعية،
 وجهل بطرق التعرف والتدخل والعلاج.

ويضيف ان بعض المهنيين يعتقدون خطأ أنهم ليسوا في موقع
 دخولهم التدخل في خلاف عائلي وقد يفترضون أن المرأة هي
 من بدأ المشكلة وأنها تستحق تعرضها للعنف وفي بعض
 الحالات يقومون بلوم المرأة وتوبيخها تأسيسا على أفتراضهم
 هذا.

ويتابع أن بعض المهنيين وخاصة في القطاع الصحي يعتقدون
 أن هذه مشكلة إجتماعية تستنزف وقت الطبيب ولا يوجد
 أي جدوى من تدخلهم، والبعض الآخر يشعر أنه عاجز تماما
 عن تقديم أية مساعدة للمرأة الضحية بسبب ما يرافق
 العنف من مشاعر سلبية.

ويؤكد ان ” الصمت ” يزيد من تفاقم عواقب العنف ضد

معنفات يواجهن ظلم المقربين لهن ، وسط عدم تفعيل قانون العنف الاسري

رانيا الصرايرة

بالانفصال عن زوجها، لانهم اكتشفوا «انه غير مناسب لها»، وبعد حصولها على الطلاق ورجوعها مع طفلها الى بيت أهلها، ندمت وارادت الرجوع الى زوجها، لكن قرارا صارما صدر عن الأب والأم والأخوة الذكور، منعها من القيام بذلك.

تقول منى «هددوني بالضرب، وحرمني من طفلي والتبرؤ مني اذا رجعت لزوجي»، وعن مراجعتها للاتحاد بينت انها تحضر طفلها ليمكن والدهم من رؤيتهم في الاتحاد، بعد حصول الأب على قرار محكمة يسمح له برؤيتهم.

العنف الجنسي، تعرضت له خادمة فلبينية تقيم حاليا في الاتحاد، بعد ان طردت من بيت مخدومها وعليها آثار حمل، بسبب اغتصابها من عامل أردني.

استمرار مسلسل الاعتداءات على النساء ، بخاصة في محيط اسرهن ، دفع مراقبون للتساؤل عن سبب عدم العمل بقانون العنف الأسري الذي أقر قبل أكثر من عام.

خبراء يرون أن الخطوة الأهم لمحاولة تقليل تعرض النساء للعنف، تكمن بتشديد العقوبات على مرتكبيها، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني، بتوعية النساء بحقوقهن، بخاصة نساء المحافظات والاماكن النائية، اللواتي عادة ما يكن أكثر عرضة للعنف.

وعلى الرغم من أن العديد من المعنفات، لا يدركن أهمية التبليغ عن تعرضهن للعنف، الا ان أعدادا لا بأس بها منهن، يراجعن المنظمات النسائية وادارة حماية الاسرة، للاستفادة من خدماتها.

أم محمد واحدة ممن راجعن اتحاد المرأة، بعد ان طفح الكيل بها ، ولم تجد من تشكو له ظلم الزوج الذي انتقلت عدوى ظلمه الى ابنته، ممن اعتادوا رؤية والدهم يضرب أمهم، لتصبح هذه لغتهم ايضا معها، بعد ان اشتد عودهم.

مديرة برامج حماية المرأة من العنف في الاتحاد مكرم عودة، قالت: إن «الاتحاد أسس لجنة مجابهة للعنف ضد المرأة عام ١٩٩٤، بدأت عملها بإجراء دراسة لرصد اشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الأردني، ثم قامت اللجنة بعد ذلك بعقد ندوات محو الامية القانونية، وركزت فيها على التعريف بحقوق المرأة».

عمان _ اعتداء وحشي، أداته اللكمات والركلات والصرخات الحادة، تعرضت له ام وابنائها الثلاثة، لكنه هذه المرة، وعلى غير ما عهدناه، لم يكن على يد الزوج، الذي غالبا ما يكون هو الطرف المعتدي في مشهد العنف ضد المرأة عموما.

الأم سلمى، تعرضت للعنف من قبل حماها واخ زوجها، فبعد أن خلفها الزوج وراه ليتزوج بأخرى، لم تحتمل سلمى الأمر، فطلبت من زوجها الطلاق، على أن تبقى في بيتها، وهذا لم يرق لوالد زوجها الطامع بمنزل ابنه بعد ان تركه الأخير، ليسكن مع زوجته الثانية.

تقول سلمى وهو اسم مستعار لاحدى المعنفات اللواتي لجأن الى اتحاد المرأة الاردني على امل الحصول على الحماية والامن «والدي متوفى، وليس لي اخوة ولا اقارب، الا امي»، ما فاقم من ضعفها وجعل اهل زوجها يطمعون بها، بعد ان تخلى عنها الزوج.

امام الذل والعنف الذي حل بها، اضطرت سلمى لترك بيت الزوجية واللجوء الى بيت امها، مصطحبة ابناءها معها، لتبدأ مشوارا دروبه مزروعة بالشوك، ولم تقف عذاباتها عند الاساءة اللفظية والجسدية، بل تعدتها الى مصيبة اكبر، تمثلت بمرض لازم جسد اصغر اطفالها «احمد»، ابن الخمس سنوات، ما جعله طريح الفراش يعاني الشلل.

يشار الى أن الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي أقر عام ١٩٩٣، يعرف العنف ضد المرأة، بأنه «أي فعل عنف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه، أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة».

عنف من نوع آخر، تعرضت له «منى» تمثل في التهديد بالعنف والحرمان من قبل العائله، إذا لم تنصع لقرار الاهل

العنف، كما أعد المجلس الخطة الوطنية للطفولة والإطار الوطني لحماية الأطفال.

كما نظم المجلس العديد من المؤتمرات للحديث عن هذه القضية كان آخرها المؤتمر الثاني لحماية الأسرة من العنف الذي عقد مؤخراً بعمان نتج عنه انشاء شبكة اقليمية لحماية الاسرة من العنف. وطلب المجلس الوطني لشؤون الأسرة من جامعة الدول العربية تبني هذه النتيجة وتفعيلها من قبل وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

من جانب آخر، تقول أمينة سر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني مي ابو السمنا إن قرار قانون الحماية من العنف الاسري يعد «إنجازا كبيرا».

وأشارت الى أن القانون «يعد من أولى المبادرات على المستوى العربي»، مبينة أن سبب عدم تفعيله حتى الآن، حاجته إلى تشكيل لجان، تنظر في حالات المعنفات عندما تتم الشكوى، حسب ما نص عليه القانون.

ولم تغفل ابو السمن الإشارة الى وجود بعض مواد القانون التي تحتاج الى التعديل، موضحة أن العنف ضد المرأة أوسع وأشمل من العنف الاسري، وأن المرأة قد تتعرض للعنف خارج إطار الأسرة «الامر الذي كان محلاً للجدل والتساؤل حول أننا نزيد قانوناً للحماية من العنف الاسري أو العنف بشكل عام».

وكانت الحكومة أقرت قانون الحماية من العنف الاسري رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ لينشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٨٩٢) بتاريخ ٢٠٠٨ /٣/١٦.

ولفتت ابو السمن الى أن كفة الميزان، مالت نحو اعتباره قانوناً للحماية من العنف الاسري، باعتبار أن القوانين الأخرى قادرة على حماية المرأة من العنف، خارج نطاق الاسرة، مثل قانون العمل، المتضمن عقوبات تحفظ الامن للمرأة في نطاق عملها.

رئيس قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية الدكتور موسى شتيوي دعا الى إدخال المفاهيم الخاصة بالعنف الاسري في المناهج التعليمية، وإبراز الأسباب المؤدية للعنف، والنتائج السلبية المترتبة ليه على مستوى الأسرة والأفراد والمجتمع.

وبين أهمية إعادة تأهيل المؤسسات من القطاعين الحكومي والمجتمع المدني المعنية بالعنف ضد المرأة، بما يتناسب مع

وعن طبيعة خدمات الاتحاد، بينت عودة أن مساندة النساء المعنفات تحتل مركز الصدارة، موضحة أن مرد ذلك يعود الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها نساء في مجتمعنا.

وأضافت أن هناك قصورا في التشريعات القانونية عن توفير الحماية القانونية اللازمة للنساء، ما يجعلهن يجمعن عن الإفصاح عن مشاكلهن، إذا ما تعرضن للعنف.

ونوهت بأن من ضمن برنامج خدمات الاتحاد الترافع عن النساء المعنفات في بعض الحالات التي يتعرضن فيها لإيذاء شديد، بخاصة إذا شعر القاهمون على البرنامج بأن المرأة «ستتضرر لو تابعت الدعوى بنفسها امام القضاء»، مبينة أن خدمة التقاضي مجانية بالكامل، من حيث اعاب المحاماة والرسوم.

معنفه أخرى واسمها جيهان، في بداية الثلاثين من عمرها، انتهى بها المطاف الى إجبار زوجها على تطليقها بمساعدة الاتحاد، بعد أن عاشت معه ٧ أعوام، تقول انها رأت خلال حياتها مع زوجها «اقسى انواع العذاب الذي ما تزال علامات على جسدها حتى اليوم».

تقول جيهان وهي امرأة عاملة: إنها كانت تتعرض للضرب المبرح من زوجها، لعدة أسباب، غير أن السبب الرئيسي في كل ما تعرضت له، هو رفضها التنازل للزوج عن قطعة ارض ورثتها عن ابيها.

وتضيف أنها في بداية زواجها رفضت اعطاءه راتبها كاملا، محاولة اقناعه انها ستسهم بجزء منه في مصاريف البيت، لكن ذلك لم يعجب زوجها، فرضت في النهاية لمطلبه.

لكن القشة التي قصمت ظهر البعير وأدت الى إصرارها على الطلاق، وفق ما تقول، هو احضار الزوج لفتاة ليل الى البيت، وعندما اعترضت الزوجة على ذلك، انهار عليها بضرب مبرح، أدى الى «إصابات بليغة»، مكثت إثرها في المستشفى عدة أيام.

المجلس الوطني لشؤون الاسرة اهتم منذ تأسيسه عام ٢٠٠٢ بمناهضة العنف الاسري من خلال اعداد العديد الاستراتيجيات أبرزها: استراتيجية الاسرة الاردنية والإطار الوطني لحماية الاسرة من العنف وهو أول برنامج تتفق عليه جميع المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة من

وطالب شتيوي بتحفيز هذه المؤسسات حتى تنقل خدماتها إلى الفئات المستهدفة، وإنشاء فروع لها في مختلف مناطق المملكة، والتعاون والتشبيك بين المؤسسات العاملة في مجال العنف الأسري لتبادل المعلومات والخبرات حول مختلف قضايا العنف الأسري.

خصوصية قضايا العنف والأوضاع النفسية للمعنفات، والحفاظ على سرية الخدمات المقدمة لهن، بما في ذلك ضرورة إبعادهن عن السجون والمراكز الأمنية، وإصدار دليل بالمؤسسات المعنية، يحتوي على عناوينها والخدمات التي المتوافرة لديها.

إشراف:

لمى عواد وإيمان أبو قاعود

تم اعداد و تحضير هذه النشرة ضمن مشروع كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المرأة الذي ينفذه المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.



المجلس الوطني لشؤون الأسرة

جبل عمان، شارع فوزي الملقي

ص.ب ٨٥٨ عمان ١١١٨٣ الأردن

هاتف: ٤٩٠ ٦٤٦٢٣ ٩٦٢ + فاكس: ٥٩١ ٦٤٦٢٣ ٩٦٢ +

www.ncfa.org.jo